



ملخص لسياسة و إجراءات الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لقد إنتمز مصرف اليقين منذ تأسيسه بالضوابط الرقابية الصادرة عن الجهات المختصة، لاسيما تعليمات المصرف المركزي بشأن الإمتثال ومكافحة غسل الأموال، و قيام المصرف بتأسيس إدارة مختصة تتولي متابعة المهام والإختصاصات المرتبطة بها، وتعيين شخص مسؤول لديه خبرة كافية، أوكلت له هذه المهمة، وبصلاحيات مستقلة استقلالية تامة من الناحية العملية و الفنية عن الإدارة التنفيذية، وتكون تبعيته بصورة مباشرة لمجلس إدارة المصرف، وفق الهيكل التنظيمي المعتمد.

لقد تم وضع السياسات والإجراءات المطلوب العمل بها في إطار الإمتثال ومواجهة غسل الأموال، روعي فيها الأخذ في الإعتبار المستجدات المحلية و الدولية، وترسيخ ما هو قائم بالفعل في الممارسة العملية من حيث فتح الحسابات والمستفيدين الحقيقيين منها ومزاولة العمليات المصرفية المختلفة، وإجراءات مكافحة مع تحسين و تفعيل تلك الجهود، بما يتواءم مع المتغيرات العالمية في هذا المجال، بحيث يتم الإلتزام بها بشكل كامل، وسيتم تطبيق الضوابط من قبل المصرف وفروعه العاملة في ليبيا، وحتى تصبح هذه السياسات وثيقة رسمية تحدد المهام الدائمة والفعالة لإدارة الإمتثال بشكل عام، حرص المصرف ان يضع آلية واضحة و محدده منذ البداية لدور إدارة الإمتثال الرقابي، يغطي متطلبات العمل خلال الفترة القادمة، و لسنوات مقبلة، وتم إعتماده من قبل مجلس الإدارة، حيث تضمنت السياسة جوانب عديدة أهمها الآتي :

- قواعد التعرف علي هوية العملاء و قبولهم.
- صلاحيات المدير و العاملين معه بالإدارة.
- مهام المدير و العاملين معه بالإدارة.
- الاحتفاظ بالسجلات و المستندات.
- نظم الضبط الداخلي .
- التدريب في مجال غسل الاموال.
- المؤشرات الاسترشادية للتعرف علي العمليات التي يشتبه في انها تتضمن غسل الاموال.
- مؤشرات التعرف علي العمليات التي يشتبه بأنها تتضمن تمويل الارهاب.